عن «غزّة الجديدة» إسرائيليّاً

انطوان شلحت

تُكثر أبواق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من استخدام تعبير «غزّة الجديدة» لنعت الواقع الذين يتطلعون إلى أن يسود محصلةً لنتائج حرب الإبادة والتجويع والتدمير المستمرّة منذ أكثر من عام. وبمتابعة ما يُكتب بهذا الشأن، من جانب هذه الأبواق، يمكن استنتاج ما يلي فيما يتعلّق بما تفكر فيه الحكومة الإسرائيلية حيال غزّة: أولاً، ما يجري حالياً هو، بحسب أحد الأوصاف، خليط مكوّن من: نشاط عسكري إبادي وتدميريّ لا يجري الكشف عن كامل تفاصيله، ودفع باتجاه تبنّي رؤية الاحتفاظ باحتلال عسكري، إلى جانب غياب أي مبادرة سياسية لحل ما يجري هناك. ثانياً، تطبيع فكرة الاستيطان في قطاع غزّة. ثالثاً، ترويج أن طريقة العمل الوحيدة التي يمكن أن تستجيب إلى حاجات إسرائيل في الجبهة مع القطاع يجب أن تتضمّن الاحتلال، والسيطرة على الأرض، وفرض حكم عسكري، والاقتحامات.

وبموجب سيناريوهات استشراف إسرائيلية عديدة، تتألف خطّة نتنياهو لما يوصف بـ«اليوم التالي» في غزّة من احتلال عسكري ومستوطنات.

ولا بُدّ من أن نعيد إلى الأذهان أنه على خلفية أحوال في الجيش الإسرائيلي تمكّن من احتلال أقسام من الجزء الشمالي من غزّة، تصاعدت، منذ الشهر الأول للحرب، الأصوات التي تطالب بالعودة إلى استيطان القطاع. وبناءً عليه، انتظمت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 عدّة منظمات يمينية لإقامة ائتلافٍ يهدف إلى العودة إلى المستوطنات التي جرى تفكيكها ضمن خطة فك الارتباط مع غزّة 2005. وقام رئيس أحد مجالس المستوطنات الإقليمية في الضفة الغربيّة، يوسي داغان، بتجميع النشاطات وتركيز نشاطها، بحيث تشمل، في مراحل متأخّرة، نوى استيطانية، مع التركيز على الاستيطان في شمالي غزّة خطوة أولى. وعقد رؤساء المنظّمات الاستيطانية لقاءات بهذا الشأن، حيث استوحوا تشجيعاً من نجاح نشاطهم في إلغاء قانون الانفصال في شمال الضفة الغربية، والعودة إلى مستوطنة «حومش» التي تحقّقت بعد أعوام من المرافعات أمام المحاكم. ولا يقتصر الاستعداد لإقامة استيطان إسرائيلي في غزّة على المنظّمات اليمينية الاستيطانية وأذرعها في الحكومة، فالجيش الإسرائيلي أيضاً تقدّم بمشروعَين يشيران إلى الاستعداد لـ«بقاء» قد يكون طويلاً في القطاع: الأول، إنشاء منطقة أمنية محاذية للسياج الحدودي، عرضها كيلومتر، وتمتد على 16 % من أراضي القطاع؛ الثاني، إيجاد ممر للسيطرة يفصل بين شمال القطاع وجنوبه، ويسمح للجيش الإسرائيلي بالإشراف على التنقّل على «الطرقات الاستراتيجية». فكيف ستبدو صورة «غزّة الجديدة» في ظل هذه الهواجس الإسرائيلية، التي نرمي إلى تسليط الضوء عليها لا إلى الخوض في واقعية احتمالاتها.

ما يمكن قوله في النقطة الزمنية الراهنة: من ناحية أولى، أكّد الوزير سموتريتش، في سياق مؤتمر عُقد قبل نحو أسبوعين بالقرب من منطقة الحدود مع القطاع، بمبادرة من حركة «نحالاه» الاستيطانية، تحت عنوان «الاستعدادات العملية من أجل الاستيطان في غزّة». أن «من الواضح أن مستوطنات ستكون، في نهاية الأمر، في قطاع غزّة»! وثمّة من يؤكد أن تجربة الماضي تثبت أن مؤتمرات من هذا النوع تبدو وهمية وبعيدة المنال يمكن أن تتحوّل إلى واقع. ومثلما كتب مؤرّخ إسرائيلي: ما كان يُعتبر أمس مجنوناً ومحفوفاً بالمخاطر، بات اليوم شرعيّاً، وسيصبح غداً واقعيّاً. وحدث هذا أيضاً لأفكار إعادة الحكم العسكري في القطاع وإعادة احتلال حزام أمني في لبنان.

في المقابل، ثمة من يعتقد أن فكرة إعادة الاستيطان في غزّة عبثية، ولا تحظى سوى بتأييد اليمين المتطرّف. ولكن هؤلاء يؤكّدون كذلك أن مجرّد النقاش السياسي بشأن هذه الفكرة يُظهر مَن هم أصحاب القرار الفعلي في ظل الحُكم الإسرائيلي الحالي.

انتخابات أميركية خطيرة بلا رهانات كبيرة

علي انوزلا

عندما يصدر هذا المقال اليوم الأربعاء تكون نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية قد اتضحت، لكنها لن تنتهي بإعلان الفائز أو الفائزة، واعتراف الخاسر بهزيمته كما هو مفترض، أو كما جرت العادة في ما سبق من استحقاقات، بما أن اليوم التالي للتصويت، يوم 6 نوفمبر/ تشرين الثاني، سيكون يوم الحكم الحقيقي على ما ستؤوله صناديق الاقتراع، ويغلق صناديق هذه الاستحقاقات أو يفتح الباب أمام مرحلة صعبة جديدة. ويتطلع العالم إلى هذا اليوم وهو يحبس أنفاسه في انتظار أن يمرّ بسلام حتى لا تتكرر الفوضى التي وقعت في يوم مثيل عام 2020، عندما اقتحم أنصار الرئيس ترامب آنذاك مبنى الكابيتول (الكونغرس) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 عدّة منظمات يمينية لإقامة ائتلافٍ يهدف إلى العودة إلى المستوطنات التي جرى تفكيكها ضمن خطة فك الارتباط مع غزّة 2005. وقام رئيس أحد مجالس المستوطنات الإقليمية في الضفة الغربيّة، يوسي داغان، بتجميع النشاطات وتركيز نشاطها، بحيث تشمل، في مراحل متأخّرة، نوى استيطانية، مع التركيز على الاستيطان في شمالي غزّة خطوة أولى. وعقد رؤساء المنظّمات الاستيطانية لقاءات بهذا الشأن، حيث استوحوا تشجيعاً من نجاح نشاطهم في إلغاء قانون الانفصال في شمال الضفة الغربية، والعودة إلى مستوطنة «حومش» التي تحقّقت بعد أعوام من المرافعات أمام المحاكم. ولا يقتصر الاستعداد لإقامة استيطان إسرائيلي في غزّة على المنظّمات اليمينية الاستيطانية وأذرعها في الحكومة، فالجيش الإسرائيلي أيضاً تقدّم بمشروعَين يشيران إلى الاستعداد لـ«بقاء» قد يكون طويلاً في القطاع: الأول، إنشاء منطقة أمنية محاذية للسياج الحدودي، عرضها كيلومتر، وتمتد على 16 % من أراضي القطاع؛ الثاني، إيجاد ممر للسيطرة يفصل بين شمال القطاع وجنوبه، ويسمح للجيش الإسرائيلي بالإشراف على التنقّل على «الطرقات الاستراتيجية». فكيف ستبدو صورة «غزّة الجديدة» في ظل هذه الهواجس الإسرائيلية، التي نرمي إلى تسليط الضوء عليها لا إلى الخوض في واقعية احتمالاتها.

والانقسامات التي أحدثتها داخل المجتمع الأميركي، ما يهدّد مستقبل الولايات المتحدة والعالم بفوضى عارمة. ومهما كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات، والمتوقع أنها ستكون مرتفعة، وربما الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة، قد تفوق المسجّلة عام 2020 التي بلغت أعلى مستوى للمشاركة في هذا البلد، لكن هذا التنافس الحاد ليس علامة على صحّة الديمقراطية الأميركية، وإنما هو نتيجة الاستقطاب الحادّ الذي بلغ أشدّه داخل المجتمع الأميركي، وقد يؤدّي به إلى صراع داخلي أو حرب أهلية كما تنبأ بها فيلم «حرب أهلية» للمخرج البريطاني أليكس غارلاند، المتصدّر مبيعات شباك التذاكر في أميركا، يحاكي فرضية قيام حرب أهلية مروّعة في الولايات المتحدة حين يستأثر رئيس دكتاتوري بالرئاسة ليستمر في الحكم لولاية ثالثة، ويأمر بمواجهة المحتجّين ضدّ حكمه بالعنف والنار، ما يؤدي إلى تشكل جبهات مقاومة تعلن انفصال ولايتي تكساس وكاليفورنيا لمواجهة الحكم الاستبدادي في واشنطن!

مجرّد وجود مرشّح عنصري يؤمن بنظرية التفوق العنصري ومُدان جنائياً، يشبهه أنصاره بـ «المسيح المخلص»، يَحتفل بالعنف، ويَعِد باعتقال معارضيه، يُفاخر بأنه مستبدّ، ويقول إنه مستعدٌ لأن يكون ديكتاتوراً ولو ليوم واحد، سبق له، قبل أربع سنوات، أن أنكر هزيمته البيّنة في انتخابات 2020، وقاد محاولة انقلاب فاشلة لفرض فوزه بالقوة، دليلٌ كافٍ على أن الديمقراطية الأميركية ليست بخير، كما أن وجود مرشّحة بديلة ضعيفة ومتذبذبة، جرى استقدامها في لحظة حرجة لخلافة رئيسها المصاب بداء الخرف يدفع إلى طرح أكثر من سؤال بشأن درجة التردّي التي بلغها النظام السياسي الأميركي الذي كان يعدّ نموذج التطوّر الديمقراطي في العالم الحر.

لقد أظهر موسم الحملة الانتخابية أن لا علاقة للأجواء السائدة في الولايات المتحدة بالتصاعد المعتاد في التوتر خلال انتخابات بهذه الأهمية، ويمكن تصنيفه الأسوأ في تاريخ الحملات الانتخابية في أميركا، لم نشهد فيه نقاشاً حقيقياً جدّياً في البرامج، وإنما حفلات من السباب والشتائم من كلا المعسكرين بغرض تشويه سمعة خصومهم باتهامات قبيحة وقاموس من الشتائم والبذاءات التدميرية بلغت التهديد بالقتل على لسان أحد المرشّحين، ونشرت أجواء الكراهية والحقد والانتقام داخل المجتمع الأميركي المنقسم على نفسه. والبرنامج الوحيد الذي طفا على سطح هذه النقاشات التافهة هو الخوف. نعم، كان الخوف البرنامج المشترك الذي اعتمده كلا المعسكرين لحشد أنصاره وتأليب الرأي العام ضد خصمه، فكلا المرشّحين، ترامب وهاريس، اتجها إلى وصف خصمه بأنه تهديد للديمقراطية، واستخدما تكتيكات الخوف من المستقبل برنامجاً ووسيلةً للإقناع، أو بالأحرى للترهيب من الأسوأ المقبل. الديمقراطيون، وعلى لسان هاريس، حذّروا أنصارهم من أن ترامب فاشي وغير مؤتمَن وطاغية ودكتاتور محتمل يمكنه قلب الديمقراطية الأميركية رأساً على عقب. أما ترامب الساعي إلى إشباع دوافعه الانتقامية، فقد وصف هاريس بأنها متطرفة يسارية، من شأنها أن تحول الولايات المتحدة إلى «مكة» الماركسية لبعث الخوف والهلع في أنصاره من اليمينيين والمحافظين والمتديّنين. وكلاهما حاول تقديم التنافس كما لو كان صراعاً بين رؤيتين مختلفتين، رؤية تشد أميركا إلى الخلف لتعود بها إلى ماضٍ سحيق، وأخرى تحاول المضي بها نحو مستقبل مجهول، لكن الماضي والمستقبل ليسا منظورين يبني عليهما المرشحان رؤيتَهما، بقدر ما هما اتجاهان معاكسان، يرمزان إلى الخير والشر، لرفع نسبة التوتر داخل مجتمع منقسم حول نفسه وزيادة منسوب قلقه بشأن مستقبل ديمقراطيته، بل وجوده.

> يجب عدم انتظار الكثير من المرشحيْن، ربما قد تشعر انظمة عربية، خاصة المطبّعة مع إسرائيل، وتلك الساعية إلى التطبيع، بالارتياح لفوز ترامب

كيف ما كانت النتائج التي ستسفر عنها صناديق الاقتراع اليوم، فإن رهانها يتجاوز بكثير مصير شخصين أو فريقين أو طرفين، لأن مستقبل الديمقراطية هو الذي يوجد على المحكّ بالفعل، ومعه مستقبل العالم. إذا جرى انتخاب دونالد ترامب، فذلك يعني أن أكبر قوة في العالم ستقع في أيدي رجل مستعد لفعل كل شيء من أجل تدمير كل شيء. كما أن فوز هاريس سيعني أربع سنوات أخرى من التردّد والضعف وربما التخبط، ليس فقط داخل أميركا، وإنما في العالم أيضاً، ما يعني مزيداً من الحروب والفوضى.

على المستوى العربي، يجب عدم انتظار الكثير من المرشحيْن، ربما قد تشعر أنظمة عربية، خاصة المطبّعة مع إسرائيل، وتلك الساعية إلى التطبيع، بالارتياح لفوز ترامب، حتى لو كان ذلك مكلفاً مادياً لها، لأن رجل الأعمال الجشع سيزيد من ابتزازها، كما فعل في ولايته السابقة لتحصيل ما يعتبره «جزية» أو «مقابلاً» مادّياً لحمايتها. على المستوى الشعبي، لن يحمل أي من المرشحيْن الجديد للشارع العربي، خاصة في ما يتعلق بحرب الإبادة التي تقودها إسرائيل بدعم ومشاركة أميركية غربية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، بما أن الحرب سوف تستمر، وربما قد تتوسّع لتشمل بلداناً وشعوباً عربية أخرى، ولن توقفها الوعود التي أطلقها المرشحان طوال الحملة الانتخابية. من سيحسم فيه الحرب ليست نتائج الانتخابات الأميركية وإنما الميدان. ومع الأسف، هو اليوم لصالح الاحتلال، لكن المستقبل سيبقى بيد إرادة الشعوب طال الزمن أو قصر، وهذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب التركيز عليه أكثر من انتخابات لا ناقة ولا جمل لنا فيها.

(إعلامي مغربي)

كاريكاتير — عماد حجاج

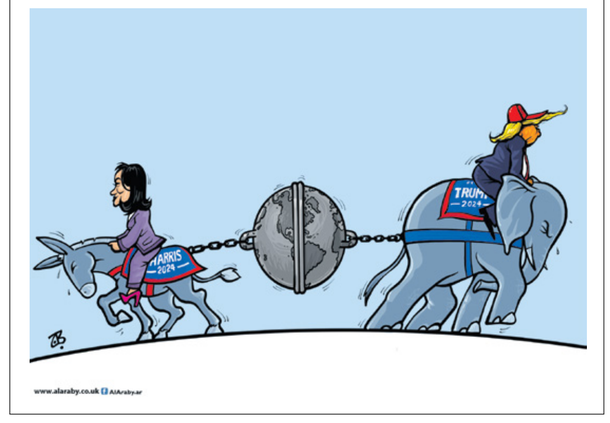

حكومة السوداني في جردة حساب السنتين

عبد اللطيف السعدون

تضمّنت الطريقة التي عرض بها رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، «إنجازات» حكومته أمام البرلمان في الأسبوع الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول 2024) تعمّداً من المغالطات وعمليات التشويش»، وهو الوصف نفسه الذي أطلقه السوداني على ملاحظات منتقدة الذين سجّلوا على حكومته فشلها في حل المشكلات التي يعانيها العراقيون الذين أصبحوا نافدي الصبر من كثر ما تلقّوا من وعود من حكومات ما بعد الاحتلال، حتى إن بعضهم فقدوا ثقتهم في الحكومة إلى درجة أنهم لم يعودوا في وارد السؤال عما أنجزته، وعما لم تُنجزه.

وفي استفتاء أجرته قناة عراقية، قدّر مواطنون من شرائح مختلفة نسبة الإنجاز التي حققتها حكومة السوداني على مدى السنتين بين 1% و15% في أحسن الأحوال، فيما قال السوداني إن نسبة الإنجاز كانت 62 %، وسبق ذلك اعترافه بأن حكومته «واجهت صعوبات في ملفّات»، و«تأخرت في إنجاز ملفّات أخرى»، وعاد لاحقاً ليقرّ أيضاً بأنها «واجهت تحدّيات مالية ونقدية ومؤسسية وتشريعية»، محاولاً شراء الوقت، وإخلاء مسؤوليته عن هذا القصور. وفي عرضه هذا، تجاهل أبرز المشكلات التي يعانيها العراقيون، في وقت أشار فيه إلى اهتمام حكومته بمعالجة أمور أقل أهمية وخطورة، مثل «فكّ الاختناقات المرورية» و«خدمة ملايين الزائرين»، و«توزيع 130 مليون سلة غذائية شهرياً»، و«مشاريع الأبنية المدرسية»، (والفضل في الإنجاز الأخير يعود إلى أصدقائنا الصينيين)، وهكذا.

وبالتأكيد، ليس هذا «مربط الفرس»، فثمة مشكلات أساسية، كان على حكومة السوداني التصدّي لحلها، وهي من وعد بذلك، لكن يدها تبدو مغلولة لأسباب أصبحت معروفة. ولذلك لم يمكنها التقدّم خطوة واحدة باتجاه الحل، وأولى تلك المشكلات السلاح الذي تختزنه الميليشيات. وفي إطار ما سماه السوداني «تحقيق الاستقرار الأمني»، يكفي أن يشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة نفسها، وهي الراعية للعملية السياسية في العراق، لا تزال تعتبر العراق منطقة خطرة، ولذلك أبقت على تحذير مواطنيها من السفر إلى العراق بسبب انعدام الأمن، ويكفي أيضاً أن يشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وثقت في النصف الأول من هذا العام (2024) 618 حالة اختفاء أشخاص، وكانت قد تسلّمت خلال العام الماضي (2023) أكثر من 1500 شكوى من أسر مفقودين لم تتوفر معلومات عنهم، كما تعاظمت ظاهرة «الإفلات من العقاب» إلى درجة أن المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد ناشطي حراك تشرين ظلوا في منأى عن الحساب، وما زال بعضهم يحتل مواقع مهمّة في السلطة.

هناك أيضاً ما يؤخذ على حكومة السوداني أنها لم تتمكّن من وضع الخطط العملية الكفيلة بدرء دابر الفساد الذي دخل كل مؤسسة ومرفق وزاوية، ووراء هذه الآفة المستشرية المافيات التي استطاعت أن تضع رهن خدماتها كل مؤسّسات الدولة، وفي ضمنها سلطة القضاء. وإذا كان السوداني قد اعتمد «فلسفة جديدة في استرداد الأموال والمطلوبين»، فإن واقع الحال المرئي يشي بعكس ذلك، وتبدو المعالجات المطروحة قاصرة وغير عملية، وقد تؤدّي إلى ما هو أدهى. والإشارة هنا إلى لائحة «قانون العفو العام» الموضوعة أمام البرلمان بانتظار تشريعها، والتي قيل إنها تنصّ على شمول المحكومين بجرائم الدولة العميقة، إذا ما أعادوا إلى الدولة ثلث ما نهبوه، وبإعطائهم فرصة لشراء ما تبقى من مدة عقوبة السجن المحكومين بها مقابل بضعة دنانير عن كل يوم. ومثل هذه المعالجات بقدر ما تثير السخرية فإنها ربما تحفّز آخرين إلى ارتكاب جرائم السرقة، وانتظار تشريعات مماثلة في المستقبل تمنحهم «الامتيازات» نفسها (والمدرسية)، (والفضل في الإنجاز الأخير يعود إلى أصدقائنا الصينيين)، وهكذا.

وإجمالاً، فإن هذا «مربط الفرس»، فثمة مشكلات أساسية، كان على حكومة السوداني التصدّي لحلها، وهي من وعد بذلك، لكن يدها تبدو مغلولة لأسباب أصبحت معروفة. ولذلك لم يمكنها التقدّم خطوة واحدة باتجاه الحل، وأولى تلك المشكلات السلاح الذي تختزنه الميليشيات. وفي إطار ما سماه السوداني «تحقيق الاستقرار الأمني»، يكفي أن يشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة نفسها، وهي الراعية للعملية السياسية في العراق، لا تزال تعتبر العراق منطقة خطرة، ولذلك أبقت على تحذير مواطنيها من السفر إلى العراق بسبب انعدام الأمن، ويكفي أيضاً أن يشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وثقت في النصف الأول من هذا العام (2024) 618 حالة اختفاء أشخاص، وكانت قد تسلّمت خلال العام الماضي (2023) أكثر من 1500 شكوى من أسر مفقودين لم تتوفر معلومات عنهم، كما تعاظمت ظاهرة «الإفلات من العقاب» إلى درجة أن المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد ناشطي حراك تشرين ظلوا في منأى عن الحساب، وما زال بعضهم يحتل مواقع مهمّة في السلطة.

هناك أيضاً ما يؤخذ على حكومة السوداني أنها لم تتمكّن من وضع الخطط العملية الكفيلة بدرء دابر الفساد الذي دخل كل مؤسّسة ومرفق وزاوية، ووراء هذه الآفة المستشرية المافيات التي استطاعت أن تضع رهن خدماتها كل مؤسّسات الدولة، وفي ضمنها سلطة القضاء. وإذا كان السوداني قد اعتمد «فلسفة جديدة في استرداد الأموال والمطلوبين»، فإن واقع الحال المرئي يشي بعكس ذلك، وتبدو المعالجات المطروحة قاصرة وغير عملية، وقد تؤدّي إلى ما هو أدهى. والإشارة هنا إلى لائحة «قانون العفو العام» الموضوعة أمام البرلمان بانتظار تشريعها، والتي قيل إنها تنصّ على شمول المحكومين بجرائم الدولة العميقة، إذا ما أعادوا إلى الدولة ثلث ما نهبوه، وبإعطائهم فرصة لشراء ما تبقى من مدة عقوبة السجن المحكومين بها مقابل بضعة دنانير عن كل يوم. ومثل هذه المعالجات بقدر ما تثير السخرية فإنها ربما تحفّز آخرين إلى ارتكاب جرائم السرقة، وانتظار تشريعات مماثلة في المستقبل تمنحهم «الامتيازات» نفسها (والمدرسية)، (والفضل في الإنجاز الأخير يعود إلى أصدقائنا الصينيين)، وهكذا.

وبالتأكيد، ليس هذا «مربط الفرس»، فثمة مشكلات أساسية، كان على حكومة السوداني التصدّي لحلها، وهي من وعد بذلك، لكن يدها تبدو مغلولة لأسباب أصبحت معروفة. ولذلك لم يمكنها التقدّم خطوة واحدة باتجاه الحل، وأولى تلك المشكلات السلاح الذي تختزنه الميليشيات. وفي إطار ما سماه السوداني «تحقيق الاستقرار الأمني»، يكفي أن يشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة نفسها، وهي الراعية للعملية السياسية في العراق، لا تزال تعتبر العراق منطقة خطرة، ولذلك أبقت على تحذير مواطنيها من السفر إلى العراق بسبب انعدام الأمن، ويكفي أيضاً أن يشار إلى أن اللجنة الدولية

الانتخابات الأميركية استحقاقاً دولياً

باسل. ف. صالح

ما الذي سيختلف في وضع المنطقة، إذا ما وصلت مرشحة الحزب الديمقراطي كامالا هاريس أو مرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة؟ يمكن الإجابة على الإجابة على السؤال بالقول إن التجارب علمتنا أن ما قد يختلف بين سياسات الحزبين لا يفرق كثيراً في ما يخص الوضع الذي نعيشه (على الرغم من التفاوت في الموقف لناحية حل الدولتين الذي تعتمده هاريس ويتباين ترامب معها بشأنه)، وصولاً إلى إمكانية عدم الاختلاف بشيء جوهري لناحية العدو الإسرائيلي في السياق العام.

فما يختلف بين رئيس ورئيس، يمكن ملاحظته، والبناء عليه، في البلاد التي تقوم على الشخصانية، أي على نظام الحكم «الكاريزماتي»، لا على البلد الذي تكممها القوانين المرعية والكفايات. أما في الدول الديمقراطية التي يحكمها القانون، أي الدولة الحديثة في عرف ماكس فيبر، تلك التي تعكس الأيديولوجية العقلانية فإنها ربما تحفّز أخرين إلى ارتكاب جرائم السرقة، وانتظار تشريعات مماثلة في المستقبل تمنحهم «الامتيازات» نفسها (والمدرسية)، (والفضل في الإنجاز الأخير يعود إلى أصدقائنا الصينيين)، وهكذا.

وبالتأكيد، ليس هذا «مربط الفرس»، فثمة مشكلات أساسية، كان على حكومة السوداني التصدّي لحلها، وهي من وعد بذلك، لكن يدها تبدو مغلولة لأسباب أصبحت معروفة. ولذلك لم يمكنها التقدّم خطوة واحدة باتجاه الحل، وأولى تلك المشكلات السلاح الذي تختزنه الميليشيات. وفي إطار ما سماه السوداني «تحقيق الاستقرار الأمني»، يكفي أن يشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة نفسها، وهي الراعية للعملية السياسية في العراق، لا تزال تعتبر العراق منطقة خطرة، ولذلك أبقت على تحذير مواطنيها من السفر إلى العراق بسبب انعدام الأمن، ويكفي أيضاً أن يشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وثقت في النصف الأول من هذا العام (2024) 618 حالة اختفاء أشخاص، وكانت قد تسلّمت خلال العام الماضي (2023) أكثر من 1500 شكوى من أسر مفقودين لم تتوفر معلومات عنهم، كما تعاظمت ظاهرة «الإفلات من العقاب» إلى درجة أن المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد ناشطي حراك تشرين ظلوا في منأى عن الحساب، وما زال بعضهم يحتل مواقع مهمّة في السلطة.

هناك أيضاً ما يؤخذ على حكومة السوداني أنها لم تتمكّن من وضع الخطط العملية الكفيلة بدرء دابر الفساد الذي دخل كل مؤسّسة ومرفق وزاوية، ووراء هذه الآفة المستشرية المافيات التي استطاعت أن تضع رهن خدماتها كل مؤسّسات الدولة، وفي ضمنها سلطة القضاء. وإذا كان السوداني قد اعتمد «فلسفة جديدة في استرداد الأموال والمطلوبين»، فإن واقع الحال المرئي يشي بعكس ذلك، وتبدو المعالجات المطروحة قاصرة وغير عملية، وقد تؤدّي إلى ما هو أدهى. والإشارة هنا إلى لائحة «قانون العفو العام» الموضوعة أمام البرلمان بانتظار تشريعها، والتي قيل إنها تنصّ على شمول المحكومين بجرائم الدولة العميقة، إذا ما أعادوا إلى الدولة ثلث ما نهبوه، وبإعطائهم فرصة لشراء ما تبقى من مدة عقوبة السجن المحكومين بها مقابل بضعة دنانير عن كل يوم. ومثل هذه المعالجات بقدر ما تثير السخرية فإنها ربما تحفّز آخرين إلى ارتكاب جرائم السرقة، وانتظار تشريعات مماثلة في المستقبل تمنحهم «الامتيازات» نفسها (والمدرسية)، (والفضل في الإنجاز الأخير يعود إلى أصدقائنا الصينيين)، وهكذا.

وبالتأكيد، ليس هذا «مربط الفرس»، فثمة مشكلات أساسية، كان على حكومة السوداني التصدّي لحلها، وهي من وعد بذلك، لكن يدها تبدو مغلولة لأسباب أصبحت معروفة. ولذلك لم يمكنها التقدّم خطوة واحدة باتجاه الحل، وأولى تلك المشكلات السلاح الذي تختزنه الميليشيات. وفي إطار ما سماه السوداني «تحقيق الاستقرار الأمني»، يكفي أن يشار إلى أن حكومة الولايات المتحدة نفسها، وهي الراعية للعملية السياسية في العراق، لا تزال تعتبر العراق منطقة خطرة، ولذلك أبقت على تحذير مواطنيها من السفر إلى العراق بسبب انعدام الأمن، ويكفي أيضاً أن يشار إلى أن اللجنة الدولية

مدى الاهتمام باستحقاق الانتخابات الرئاسية في تلك «الإمبراطورية»، إذ تنظر الدول الأخرى، وفي مقدمتها دولنا، إلى الانتخابات الأميركية وكأنها شأن داخلي خاص، خصوصاً أن حدود الحيز الجغرافي للإمبراطورية الأميركية هو الكوكب نفسه، ناهيك عن أن الجهاز الإمبراطوري للدولة التي تحكم عالم اليوم بشبّك ويوجّه ويؤثر على معظم أجهزة بقية الدول كأنها أجهزة تابعة له. وكأن مبدأ سيادة الدول على أراضيها بات اليوم، في عرف «إمبراطورية العولمة»، محصوراً أكثر فأكثر بالمستويات الداخلية لا الخارجية، بعد أن تحوّلت الجيوش إلى ما يشبه قوى الأمن الداخلي، وانتقلت بذلك من وظيفتها التي هي حماية الدول إلى وظيفة أخرى ترتبط أكثر بحماية السلطة وتطبيق النظام ومحاربة الفوضى. القوّة العظمى في عالم اليوم، والتي تنتشر قواعدها العسكرية في الغالبية الساحقة من الدول، هي التي تنظر الأعين إلى استحقاقاتها انطلاقاً من اعتقاد يرى أن السياسة الدولية ستتغيّر بتغيّر الرئيس. لكن الوقائع في شأن الحزب الدائرة في منطقتنا اليوم تشي عكس ذلك، خصوصاً أن الفريقين، سواء الجمهوري أو الديمقراطي، تجهمها المصلحة والأمن الإسرائيلي بوصفه جزءاً من مصلحة الولايات المتحدة وأمنها، لما تمثّله إسرائيل في حد ذاتها بالضرورة، خصوصاً عندما تتعلق بالكيان الإسرائيلي.

وما يستكمل هذه البانوراما يفسّر أموراً كثيرة تناط بالمجالس التمثيلية وسلطتها التشريعية، أو بمجالس الشيوخ، كونها هي التي تشرّع القوانين، وكونها تستطيع إعاقة صلاحيات كثيرة ممنوحة للرئيس، خصوصاً أن السلطة التشريعية تشرف على عمل السلطة التنفيذية، وتحاسبها، انطلاقاً من القوانين ومن مجموع مبادئ دستورية لا يمكن تغييرها بأشكال تعسفية وشخصانية. ما يلفت الانتباه بقية الدول والأنظمة بوصفها الوصية عليهم، وناتج عن احتكال أن إسرائيل لديها حيّز لا بأس به من أوراق قوّة تمنحها استقلالية سمحت بظهور الكثير من التباينات، أقله الظاهرية، في السنة الأخيرة، والتي لم يتلكأ حيالها رئيس وزراء العدو، في هذا الشأن أو ذاك من هذه الحرب التي يشنها. إلا إذا كان حلم بعض المراقبين يرتئي أن الولايات المتحدة قد تتخلى، بحسب شخص الرئيس، عن مصالحها، وأنها تستطيع أن تغيّر مخططات وآليات عمل كانت قد عملت الإدارات الأميركية لعقود وعقود خلت على تأسيسها، فهذا قد يقترب من أي شيء إلا واقع العالمين السياسيين الدولي والإقليمي اليوم.

سيكون للتغيير على المستوى الرئاسي تداعيات مختلفة في طبيعة (وشكل) العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول، وفي رسم السياسات العامة. لكن مجمل هذه التغييرات لن تنعكس بالضرورة، إيجابياً واضح المعالم في هذه الحرب، بل من الممكن أن تزيد وطأة الوضع الذي نعيشه لنواحي قد لا تخطر في الحسبان، ليس أولها، ولا آخرها، مشروع الشرق الأوسط الجديد ومحاولة إعادة رسم حدود الدول وفق الانتماءات الآنية في المنطقة.

> تنظر دول، وفي مقدمتها دولنا، إلى الانتخابات الأميركية كأنها شأن داخلي خاص

(كاتب لبناني)

«حماس» وتحدّيات ما بعد السنوار

هيثم أبو الغزلان

استُشهد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار (1962- 2024) بعد رحلة جهادية طويلة وشاقّة في مواجهة بطولية ضدّ قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبعد مضي أكثر من سنة على تنفيذ معركة طوفان الأقصى وقياداتها، وما أعقبها من فتح جبهات وتصعيد متزايد يجعل المنطقة قاب قوسين من انفجار إقليمي واسع. وهذا يطرح عدة أسئلة: هل استشهاد السنوار سيُؤثّر سلباً في حركة حماس، وفي كتائب الشهيد عز الدين القسام تحديداً، بخاصة بعد اغتيال عدد من قادتهما؟ وهل تستطيع «حماس» تجاوز هذه التحدّيات المتميّزة في ظلّ المعركة التي تخوضها؟... أسئلة عديدة، وغيرها، تُطرح، بعضها يُثير الشكوك، وبعضها الآخر المخاوف، ولكنّ الثابت في تلك المعادلة، بحسب بيان «حماس»، أنّ التاريخ سيدوّن أنّ السنوار «كتب السطر الأول في حرب التحرير ونهاية الاحتلال». يفتح يحيى السنوار في روايته «الشوك والقرنفل» (2004)، التي كتبها في سجن بئر السبع، الباب على مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ قهراً ومعاناةً واضطهاداً وفقراً ومقاومةً واستشهاداً، فبين إبراهيم الصالح (بطل رواية) وبينه المصير المشترك، الذي ينتهي بالشهادة. الأول يقصف طائرات الأباتشي لسيارته، والثاني في مواجهة لم يستسلم فيها. وبعد استشهاد الصالح خرجت الجماهير الغفيرة لوداعه، أمّا السنوار فاعتقلت قوات الاحتلال جثمانه لتبقى القضية مفتوحةً على مصراعيها.

استشهد السنوار وأخرين، هو نتيجة طبيعية للنهج المقاوم الذي انطلقت من أجله حركاتُ المقاومة (الإسلامية منها) في فلسطين. وبحكم وجود الاحتلال الإسرائيلي ظلّ الجانب العسكري/ الجهادي طاغياً على مسيرة هذه الحركات، وإن رافق ذلك حضور في ميادين عديدة، اجتماعية وجهادية وسياسية.

وعلى الرغم من اغتيال جيش الاحتلال الإسرائيلي السنوار، بعد أكثر من عام على «طوفان الأقصى»، وبعد ملاحقة وتتبّع حثيثيْن له، وفي مواجهة قاتل فيها حتى الشهادة، فإن «إسرائيل» لم تُحقّق أهدافها الكُبرى والمُعلنة من حرب إبادة قتلت وجرحت فيها ما يزيد عن 200 ألف فلسطيني، ودمّرت أكثر من 80% من مباني قطاع غزّة ومنشآته. وإلى هذا يشير مسؤول «إسرائيلي» في حديث نقلته صحيفة إسرائيل اليوم، إلى أنّ «إسرائيل» لم تُحقّق أهداف الحرب بعد قتل السنوار، فـ«حماس» لا تزال تتمتّع بقوّة عسكرية، وتسيطر مدنياً على القطاع، وتحتجز أسرى، والصورة الغالبة في داخل «إسرائيل» أنّ رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو يحقّق إنجازات عسكرية تكتيكية في هذه الحرب، لكنّه ليس حريصاً على عدم تبدّدها، من خلال تأقلم «العدو» (أي المقاومة) معها، وتحقيق نجاحات فيها، يمكن أيضاً أن تقود «إسرائيل» إلى فشل إستراتيجي كبير. بناءً عليه، يرى كُتّاب ومُحلّلون ومسؤولون إسرائيليون أنّ اغتيالَي حسن نصر الله ويحيى السنوار يمكن أن يكونا منطلقاً للبدء بعملية دبلوماسية، تُؤدّي إلى إنهاء الحرب في جبهتَي غزّة ولبنان، عبر تقويض قوّة وقدرات «حماس» العسكرية والسلطوية، ونزع سلاح حزب الله مع تعديلات على قرار مجلس الأمن 1701، وإدخال قوّة متعدّدة الجنسيات تحلّ مكان قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، ومراقبة جوّية وبحرية، مع أحقية «إسرائيل» في التوغّل إلى لبنان في حال خرْق الاتفاق.

يبدو أن «إسرائيل» لم تتعلّم من تجاربها السابقة في اغتيال قادة حركات المقاومة، القيادي في حركة فتح أبو جهاد الوزير (1988)، والأمين العام السابق لحزب الله عباس الموسوي (1992)، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي (1995)، والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى (2001)، ومؤسّس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين (2004)، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، وحسن نصر الله ويحيى السنوار (2024). فهي لم تُحقّق ما تهدف إليه، فلا حركات المق

هل يعود محور الممانعة بأشكال جديدة؟

رفيق عبد السلام

منذ تشكّل ما سمّي محور الاعتدال العربي، ومقابله الإقليمي الموصوف بمحور الممانعة، بالتزامن مع اتفاقية أوسلو، ثم بصورة أوضح بعد الاحتلال الأميركي للعراق سنة 2003، منذ ذلك الوقت، جرت مياه كثيرة في النهرين العربي والإقليمي الأوسع، ذلك أن ثورات الربيع العربي لم تغيّر التوازنات الداخلية في الأقطار العربية التي امتدت إليها فحسب، بل غيّرت أكثر من ذلك خطوط التحالف والصراع في المنطقة. فمع تهاوي نظام حسني مبارك في مصر على وقع ثورة شباب 25 يناير/ كانون الثاني (2011)، فقد محور الاعتدال العربي أحد أهم أضلعه، وقد أصابه ذلك بحالة من الفزع والارتباك الشديدين، بالنظر إلى ثقل مصر وتأثيرها في المحيط العربي الأوسع. وردّاً على ذلك، سعى هذا المحور إلى المبادرة بتوسيع حدوده، ليضم دولا عربية أخرى، وأصبح تبعا لذلك أشبه ما يكون برابطة دكتاتوريات عربية تجمع الملكيات العربية الإطلاقية، قبل أن يستعيد مصر لاحقا بعد إسقاط الرئيس محمد مرسي. وما كان يوحد هذا المحور، على اختلاف توجهات أعضائه، هاجس الخوف من انتقال عدوى الثورات العربية، ومعها مطالب الانتخابات الحرّة والرقابة على الحكّام. ولذلك كان في مقدّمة أهدافه العمل على كسر موجة التغيير وضرب القوى الفاعلة فيها، عبر التنسيق الأمني والاستخباراتي واستخدام المال والإعلام وحتى السلاح. وقد انتقل هذا المحور بعد نجاحه في تقويض موجة الثورات العربية باتجاه التطبيع ونسج علاقات استراتيجية متينة مع دولة الاحتلال، في إطار ما بات يعرف بالاتفاقيات الإبراهيمية التي بدأها ترامب ثم بنى عليها خلفه بايدن.

والمفارقة العجيبة أن هذا المحور الذي ناهض ثورات الشعوب العربية، واعتبرها مؤامرة أميركية، هو نفسه الذي انخرط بقوة في تنفيذ الأجندة الأميركية الإسرائيلية بشكل غير مسبوق ومستفز للشارع العربي، في سياق تحالف سياسي وشخصي وثيق بين مع الرئيس ترامب، وهو نفسُه الذي أدار ظهره بصورة كاملة للقضية الفلسطينية، معتبراً أنها من مخلفات الماضي، وعائق أمام مشاريع المستقبل «الأوسطية»، وقد وقف، في ما بعد، موقف المتفرّج إزاء المجازر التي تُرتكب بحق الفلسطينيين واللبنانيين، مكتفياً، في أحسن الحالات، بالدعوة إلى وقف إطلاق النار من دون أن يفعل شيئاً. وبموازاة ذلك، أطلق ألسنة مثقفيه وإعلاميه وأقلامهم لشيطنة المقاومة وتجريح رموزها. لم يكتف هذا المحور بنسج تحالفات تكتيكية عابرة مع دولة الاحتلال، بل أخذ الأمر طابعاً استراتيجياً واسع النطاق، ومن ذلك الاتجاه إلى صياغة عقيدة سياسية وأمنية «جديدة»، مفادها أن مهدّدات الأمن القومي ما عادت ترتبط بإسرائيل ومشروعها التوسّعي في المنطقة بقدر ما باتت ترتبط بثنائي الشر: إيران أولا ثم الإسلام السياسي أو الإخوان المسلمون ثانياً، وما يقصد بالإسلام السياسي على وجه التحديد مطالب التغيير والإصلاح السياسيين، ودليل ذلك ما رأيناه من ضغوط مورست وما زالت تمارس على بعض الدول العربية، بما في ذلك الخليجية، التي تتوفّر على بعض مساحات الحرية السياسية، لتقييد أدوار المجالس النيابية، بل المطالبة بإلغاء مبدأ الانتخاب جملة وتفصيلا، خشية ما ينجرّ عن ذلك من مطالب سياسية أعلى سقفاً في ما بعد. وتبعا لذلك، لم تعد إسرائيل تُصنّف في دائرة الأعداء أو حتى المنافسين، بل غدت حليفاً موثوقاً في مواجهة قوى الشر الجديدة. ولم يجد هذا المحور حرجاً في تمديد عقيدته السياسية والأمنية نحو جامعة الدول العربية بخلفية مراجعة أسس الإجماع العربي الذي تشكّل منذ ولادة الجامعة سنة 1945، والقائم على اعتبار المشروع التوسّعي الصهيوني مصدر الخطر الأعظم الذي يتهدّد العالم العربي منفرداً ومجتمعاً.

> ما هو مطلوب إعادة وصل ما انهدّ من علاقات عربية وإسلامية باتجاه تكوين التقاء جبهوي عريض، يضم الدول الرافضة للتطبيع والقوى الشعبية الفاعلة

> نحن الآن إزاء مشروع كبير يراد فرضه علينا جميعاً حكاماً وشعوباً وقوى شعبية، بسنتنا وشيعتنا وإسلاميينا وعلمانيينا ومسلمينا ومسيحيينا

ومع إعادة انتزاع مصر من «براثن الربيع العربي»، فقد تقوّت شوكة هذا المعسكر أكثر وارتفع سقف مطالبه وطموحاته أعلى، من الدفاع عن الأنظمة، إلى سحق الخصوم ومحاصرتهم، فانتقل من طور الدفاع إلى الهجوم الاستباقي، محكوماً بغريزة الحياة والموت، ومستخدماً قوة المال والإعلام لتلويث الأجواء العامة وإعادة رسم البيئة الإقليمية، بل وقطع الطريق أمام ممكنات التغيير في المستقبلين القريب والبعيد. وما كان لهذا المعسكر العربي أن يتمدّد وينتعش في السنوات الأخيرة لولا الإسناد الخفي والمعلن الذي لقيه وما زال يلقاه من إسرائيل التي عملت على استثمار بارانويا الخوف هذه التي استبدّت بالنظام الرسمي العربي، وتحويلها إلى مكاسب استراتيجية لصالحها بعقد تحالفات «جديدة» مناقضة قوانين التاريخ ومعطيات الجغرافيا. فقد استشعرت دولة الاحتلال منذ «طوفان الأقصى» هشاشة وضعها الأمني والعسكري، رغم ضخامة قدراتها التسليحية، ولكنها وجدت في حربي غزّة ولبنان فرصة استراتيجية في ظل هشاشة الوضع العربي من حولها، لإعادة تشكيل وجه المنطقة وفق ما يُعرف بالشرق الأوسط الجديد، الذي لطالما بشّر به قادة ومفكّرون إسرائيليون، وهو حلمٌ يتماهى مع الرؤية الأميركية للمنطقة.

أما محور الممانعة الذي تشكل في مواجهة مشروع الشرق أوسطية الذي بشّر به شيمون بيريز بعد اتفاقية أوسلو سنة 1993، فقد تحوّل، بعامل الوقت، إلى محور طائفي، يقتصر على المجموعات الشيعية المرتبطة بإيران، خلافاً للروح التي قام عليها، في البداية، حيث كان يضم خليطاً مركّباً من القوى الرسمية والشعبية وقتها، وفي مقدّمتها إيران وسورية ولبنان وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان والتيارات الإسلامية والقومية بشقيها السنّي والشيعي، ولا سيما أن ثورات الربيع العربي، التي امتدّت إلى حلقة رئيسية من حلقات هذا المحور، أعني بذلك سورية الأسد، قد غيرت المعطيات السياسية وخريطة التحالفات والصراعات، وقد كان ثمن ذلك ثقيلاً ومكلفاً على المنطقة والتوازنات العامة، وسائر قوى التغيير في المنطقة. وكان من نتائجه المباشرة تمدّد محور التطبيع العربي تحت المظلة الأميركية الإسرائيلية وهزّ الثوابت التي استقرّت عليها المنطقة عقوداً طويلة. وبذلك أصبحت الرقعة العربية رهينة تحالف عربي رجعي مسنوداً بإسرائيل والقوى الإمبريالية الكبرى، ومصمماً على إجهاض أشواق الشعوب العربية في التحرّر من الهيمنة الأجنبية والاستبداد الداخلي، وجرّها جرّاً نحو المظلة الإسرائيلية تارّة باسم مقاومة إيران وأخرى باسم مواجهة الاسلام السياسي أو التطرّف وما شابه دلك، وما الاتفاقات الإبراهيمية وما تبعها من تنسيق عسكري ولوجستي إلا غيض من فيض هذا المشروع الكبير الذي يراد فرضه على المنطقة.

بيد أن الاجتياح الإسرائيلي لغزّة وما رافقه من قتل وتدمير هائلين بما يصل إلى مستوى حرب الإبادة الجماعية ، ثم شنّ العدوان على لبنان ومجاهرة نتنياهو بنياته في إعادة تشكيل شرق أوسط جديد، قد نبه الجميع إلى أن المسألة أكبر من الساحتين الفلسطينية واللبنانية نفسيهما، كما أن اصطفاف دول عربية وازنة ضمن هذا المشروع وانتظارها أن يستكمل نتنياهو مهمّته في غزّة ولبنان نيابة عنها لاستئناف ما بدأته من خطواتٍ تطبيعية في إطار الاتفاقيات الإبراهيمية، قد أشعر الجميع بخطورة الوضع وما يتطلبه من إعادة تفكير خارج المربع التقليدي، وكان ذلك بمثابة صدمة وعي محفّز على تصويب الوجهة العامة، ومن ذلك استخلاص الدروس والعبر من تجارب الماضي القريب، ثم تحديد أقوم السبل لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، وما يتطلبه ذلك من إعادة ترتيب الصفوف وتوحيد المواقف على ضوء تشخيص المخاطر المشتركة والأولويات الموحدة. كان الملف السوري بمثابة الديناميت المفجّر لنسيج التحالفات السابقة، مثلما كان مفعوله بالغ السلبية في إثارة النزاعات الطائفية وإيقاظ الهويات الانقسامية في المنطقة. وقد كان يسع إيران التي تمثل ضلعاً رئيساً في محور الممانعة إدارة هذا الملفّ بصورة مختلفة، بما يدرأ شر الفتنة الطائفية في المشرق العربي، بدل الاكتفاء بالحسابات الجيواستراتيجية الباردة. ولكن الواضح أن المسألة السورية ستظل خلافية مدة طويلة، وخاصة أن الجراح ما زالت قائمة وندوب الصراع ما زالت حية، اللهم إلا أن يتم بلوغ مسلك حواري وتصالحي على أرضية إصلاحية شاملة وفق أجندة إقليمية عربية إسلامية، بعيداً عن حسابات القوى الدولية التي تريدها ساحة استنزاف للجميع، ولذلك يتوجب وضع هذا الملف جانباً والبحث عن مساحات التقاء تكتيكي واستراتيجي في مواقع الصراع الأخرى المفتوحة والملتهبة، فلعلّ الزمن وحده كفيل بمعالجة هذا الملف وتجاوز مخلفات الماضي. نحن الآن إزاء مشروع كبير يراد فرضه علينا جميعاً حكاماً وشعوباً وقوى شعبية، بسنتنا وشيعتنا وإسلاميينا وعلمانيينا ومسلمينا ومسيحيينا، وليس أمامنا إلا مواجهة هذا التحدّي الاستراتيجي برؤية عميقة ومشروع مضاد، يستفيد من أخطاء الماضي ويبني على المكاسب والمنجزات السابقة.

ما هو مطلوب إعادة وصل ما انهدّ من علاقات عربية وإسلامية باتجاه تكوين التقاء جبهوي عريض، يضم الدول الرافضة للتطبيع والقوى الشعبية الفاعلة، بحيث تتحوّل وحدة الساحات من مراكز شيعية إلى ساحات عربية وإسلامية عريضة، ولا سيما أن الصراع لا يأخذ طابعاً عسكرياً خالصاً، ولا يتوقف الأمر على المقاومة في مواقع الاحتكاك المباشر، كما هو الأمر في فلسطين ولبنان، بل يجب أن يمتد ذلك إلى مساحات السياسة والثقافة والفكر والاقتصاد وغيره في إطار مشروع ممانعة عربي إسلامي، بحيث يقوم كل طرف بواجبه ضمن ساحته السياسية المحلية. فلنتفق على هذه الأرضية العامة، وليعذر بعضنا بعضاً في ما نختلف فيه وفق تحدّيات الحاضر والمستقبل.

(وزير تونسي سابق)

جماعة الحوثي و تحديات الوضع الإقليمي الحالي

بشرى المقطري

فرضت جولات الصراع الإسرائيلي-الإيراني، وجديدها أخيراً الهجوم الإسرائيلي على إيران في الـ26 من الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، بما في ذلك الحربان في لبنان وقطاع غزّة، تحدّيات جديدة على جماعة الحوثي، إذ إنها، وبوصفها طرفاً في معسكر المقاومة الإسلامية الموالية لإيران، محكومة بهذه التوترات وما يترتب عليها من تهيئة نفسها لمعركةٍ قد تكون طويلة لإسناد حليفها، وأيضاً لدعم جبهات المقاومة، إلى جانب، وهو الأهم، خضوعها للشرط الإقليمي والدولي وأدوات الفاعلين في التعاطي مع إيران ووكلائها.

ولّد الصراع الإسرائيلي ضد إيران ومعسكر المقاومة في المنطقة مخاطر أمنية ولوجستية غير مسبوقة على جماعة الحوثي، وذلك بفرض معادلة جديدة عليها تكييف نفسها وفق شروطها، وذلك باحتمال تحوّلها إلى هدف عسكري مباشر لإسرائيل أو لحلفائها الغربيين، سواء على مستوى استهداف قياداتها أو أفرادها، أو بنيتها العسكرية، بما في ذلك تقييد شبكات دعمها الإقليمي والمحلي، ومن ثم طوّرت الجماعة آلياتها للاستجابة لهذه التحدّيات، بحيث تبنّت أخيراً سياسة أمنية وقائية تهدف إلى حماية قياداتها الميدانية وتأمينها، إلى جانب تقليص حضور قياداتها السياسية في مؤسّسات الدولة. أمنياً أيضاً، فإن استهداف إسرائيل للزعامات المؤثرة في معسكر المقاومة، بعد قتل الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وأخيراً قائد حركة حماس يحيى السنوار، ألقى بثقله على جماعة الحوثي من حيث مستوى المخاطر التي قد تطاولها، ونوعيتها، ولتماثلها مع حزب الله و«حماس» بفعالية الدور المركزي للزعيم، الذي لا يتصدّر فقط هرمها السياسي والديني في حالة الجماعة، بل ينظم علاقتها بمحطيها المحلي والإقليمي، ويوجّه فعاليات دعم المقاومة الإسلامية، بما في ذلك توجيه المظاهرات الأسبوعية في المناطق الخاضعة للجماعة، فإن مقتل القيادات المؤثرة في معسكر المقاومة جعل زعيم الجماعة في دائرة الضوء، ومن ثم رفع مستويات الحماية، إلى جانب تغيير آليات إدارته السلطة؛ ومن الجانب الأمني إلى العسكري، خلقت هذه التحولات تحديات إضافية على الجماعة، فبعيداً عن انعكاس الهجوم الإسرائيلي الأخير على إيران الذي استهدف منشآت تصنيع الصواريخ والطائرات المسيرة في المدن الإيرانية، على القوة العسكرية للجماعة، بما في ذلك استنزاف إسرائيل لقوى المقاومة في معركة متعدّدة الجبهات، فإن تطورات الصراع الإسرائيلي - الإيراني قد تعني تفعيل ضوء أخضر دولي لاستهداف الجماعة، ومن ثم كيفت استراتيجيتها مع هذه المخاطر، من خلال تبني مسار تصعيدي، تمثل بالاستعداد لحرب محتملة، بدءا باستدعاء مقاتليها وكوادر مؤسساتها العسكرية ورفع الجاهزية العسكرية، وإعادة انتشارها إلى حماية مواقعها من الاستهداف، مقابل تهيئة المجتمعات التي تحكمها لجولة حرب مقبلة. ومن جهة ثانية، دفعت الجماعة إلى تحريك بعض جبهات القتال ضد خصومها لتنشيط جبتها الداخلية، وأيضا استباق أي تطوّرات عسكرية مفاجئة قد تحدُث في المستقبل. ومن جهة ثالثة، تفعيل موقعها باعتبارها قوة في معسكر المقاومة، وإنْ بشكل مدروس، ويخضع لديناميكية الصراع مع إسرائيل، تمثل باستئناف عملياتها ضد الملاحة البحرية وتنفيذ هجمات ضد السفن في البحر الأحمر والبحر العربي، إضافة إلى استهداف إسرائيل، ومن ثم تأكيد استمرار إسنادها المقاومة، وأيضا دعم حليفها الإيراني، مقابل مراقبة التحولات الإقليمية، والتحرك في ضوئها.

> انتجت العلاقة التحالفية بين إيران وجماعة الحوثي، وفي ظرف إقليمي حساس، أعباء على الجماعة

التبعات المترتبة على استمرار خوض جماعة الحوثي معارك الإسناد والتحالف مع إيران فرض تحدّيات أخرى عليها، تتمثل بربط الشرط المحلي اليمني بتعقيداته بالوضع الإقليمي المضطرب، والذي قد يمضي نحو مزيدٍ من التصعيد. ومع أن استمرار الحالة الصراعية يلبي توجهات الجماعة في خوض حروب حلفائها لضمان تثبيت مركزها في المعادلة المحلية والإقليمية، وأيضا لأهداف سياسية، تتمثل برهن استمرارية الوضع الاقتصادي المتدهور في المناطق الخاضعة لها بضريبة أنها قوى في معسكر المقاومة، فإن لايقينية الحالة الإقليمية الحالية، وأيضا تناقض مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، قد يضاعف مستويات المخاطر بارتهان الجماعة لتجاذبات صراع متعدّد الأقطاب لا تشكل فيه طرفاً فاعلاً، على مستوى القرار، أي استمرار التصعيد مع إسرائيل أو التهدئة، ناهيك عن تحصيلها مكاسب تحسّن موقعها باعتبارها سلطة. ومن ثم، فإن الجماعة، وفي محاولة لتجاوز هذه التحدّيات، فعلت دبلوماسية مصاحبة لتصعيدها العسكري، عبر طرق أبواب الرياض، في محاولةٍ لدفع السعودية للتوقيع على خريطة الطريق الأممية التي تنهي تدخلها في اليمن، ومن ثم انتزاع اشتراطاتها الاقتصادية، إلا أن حلحلة الأزمة اليمنية، بتعقيداتها المحلية، مرتبطة باستقرار الوضع الإقليمي، وأيضا بمصالح الفاعلين المتدخلين في اليمن، ومنهم السعودية، وأولوياتها.

لذا، يقلّص استمرار التصعيد الإقليمي خيارات الجماعة في مواجهة أعبائها بصفتها سلطة، مقابل بقاء التهديدات المترتبة على دورها في معارك إسناد المقاومة وتحالفها مع إيران، وإذا كان لجوء الولايات المتحدة إلى خيار خوض حربٍ مفتوحة ضد الجماعة، وتحريك الجبهات في اليمن ضدها، يظل خيار متاحا الآن وفي المستقبل، فإن تعاطيها مع تهديداتها حركة الملاحة انتقل أخيراً الى مستوى جديد، وهو ما يمكن قراءته مؤشّراً لتغير في المزاج الأميركي نحو الجماعة، وإنْ لم يتبلور بعد، فمع استمرار استهداف الطيران الأميركي مواقع الجماعة في المناطق الخاضعة لها، فإن الطيران الأميركي نفذ ضربات أكثر عمقاً، طاولت مواقع الجماعة في الحديدة وصنعاء، باستخدام قنابل عميقة تستهدف الأنفاق الأرضية والتحصينات، وهو ما اعتبره وزير الدفاع الأميركي حينها ردّا على الهجوم الإيراني على إسرائيل في مطلع الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، ورسالة إلى إيران بقدرة أميركا على ضرب أذرعها، إضافة إلى فرض الإدارة الأميركية قائمة متلاحقة من عقوباتٍ طاولت شبكات تمويل الجماعة من شركات وأفراد، إلى شبكات حلفائها في المنطقة. ومع أن كل السيناريوهات محتملة لردع الجماعة، فذلك مرهونٌ بسياسة الإدارة الأميركية المقبلة في إدارة الصراع الإسرائيلي - الإيراني، وعلاقتها بإيران ووكلائها وبالطبع تعاطيها مع الأزمة اليمنية.

إلى ذلك، أنتجت العلاقة التحالفية بين إيران وجماعة الحوثي، وفي ظرف إقليمي حساس، أعباء على الجماعة، بخضوعها، ليس فقط لتبعات صراع إيران مع إسرائيل، وأيضا لإسناد المقاومة، بل خضوعها، وان لم ترغب، للأولويات السياسية لحليفها، إضافة إلى تأثرها بالتحدّيات التي تواجهها إيران، على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي، جراء صراعها مع إسرائيل، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية التي تطاولها من حلفاء إسرائيل، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، إلا أن ترتيب علاقتها مع حليفها في اليمن، والذي فرضته كما يبدو المخاطر المترتبة على استهداف ثقلها في الإقليم إلى استمرار استنزاف الموارد البشرية والعسكرية في أهم جبهتين في ساحات المقاومة، وهما الجبهتان اللبنانية والفلسطينية، جعلها تعيد تصدير حليفها في اليمن إلى الواجهة، لتخفيف الضغط على الجبهات الأخرى، وأيضا تثبيت معسكر المقاومة، وهو ما عكسته السياسة الإيرانية حيال الجماعة في الوقت الحالي، فإضافة إلى تعيين سفير لها في العاصمة اليمنية صنعاء، قبل أشهر، وهو ما يعني استئناف إيران دبلوماسيتها السابقة في إدارة الأزمة اليمنية، أي نحو مسار تصعيدي، يثبت بقاء حالة الحرب، وذلك بالاعتراف بسلطة الجماعة، مقابل عدم الاعتراف بشرعية حلفاء السعودية، فإنها ومع تصاعد صراعها مع إسرائيل، نقلت إيران ثقلها السياسي إلى صنعاء باعتبارها منطقة نفوذ إقليمي خاص بها، حيث هدّد السفير الإيراني باستمرار المعارك الإسنادية لجبهات المقاومة في لبنان وغزّة من اليمن، والتشديد على مركز الجماعة في معادلة ردع إسرائيل وحلفائها، إلى جانب استعادة إيران موقعها طرفاً إقليمياً فاعلاً في إدارة الملف اليمني، وممثلاً عن الجماعة، عبر تفعيل قنوات دبلوماسية للتفاهم مع السعودية من الوسيط العماني إلى عقد لقاءات غير مباشرة. ومع أهمية الجماعة بالنسبة لإيران وكيلاً أقلّ كلفة يمنحها قدرا أكبر من الاستثمار السياسي وقوة الردع ضد إسرائيل، وأيضا خصومها ومنافسيها في المنطقة، فإن إدارة هذه العلاقة تخضع للأولويات الإيرانية، وأيضا للسياسة التي ستنتهجها الإدارة الأميركية المقبلة حيالها، إلى جانب مسارات صراعها مع إسرائيل مستقبلا، والظرف الإقليمي والدولي الذي سيخلقه، إضافة إلى ترتيبات علاقتها مع السعودية، الطرف الرئيس في حرب اليمن، ونتائجها، إذ إن الجماعة، وإن ظلت ورقة رابحة لإيران للضغط والتهديد، فذلك لا يعني جنيها باعتبارها وكيلاً مكاسب ناشئة عن ذلك، ناهيك عن حمايتها من العقاب في حال أراد المجتمع الدولي استهداف الجماعة.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads